

المحاضرة الرابعة: أزمات النظام المصرفي الخاص في الجزائري

تمهيد: في الوقت الذي ظهرت فيه بوادر تحرير السوق المصرفي الجزائري، وبدأت البنوك الخاصة الوطنية والأجنبية تتموقع تدريجيا وتحتل مساحة معقولة وبدأت حصتها السوقية في النمو، وظهرت علامات التفاؤل على المهتمين والمتعاملين الاقتصاديين، جاء الإعلان عن إفلاس الخليفة بنك والبنك التجاري والصناعي الجزائري ليعيد الوضع المصرفي إلى نقطة البداية.

1- أزمة الخليفة بنك:

يعتبر بنك الخليفة أول بنك تجاري تأسس في الجزائر برؤوس أموال خاصة، تم إنشاؤه بقرار من مجلس النقد والقرض الحامل رقم 98-04 يوم 25 مارس 1998، وتم إنشاؤه في شكل شركة مساهمة، قدر رأس ماله بـ 500 مليون دينار جزائري الذي قسم على 5000 سهم، قدرت أصوله بحوالي 1.5 مليون عميل، وكغيره من البنوك مارس البنك عمليات بنكية عادية كتلقي الودائع من الجمهور والقيام بجميع عمليات الصرف، فتح حسابات بالعملة المحلية والأجنبية، تمويل احتياجات الاستغلال وكل العمليات البنكية العادية.

كانت البداية الفعلية لكشف قضية الخليفة بنك، عندما تم القبض على شخصين بحوزتهما مبلغ قدره 2 مليون أورو محاولين تهريبه إلى الخارج عبر مطار هواري بومدين الدولي بتاريخ 25 فيفري 2003. وبعد التحقيق تبين أن بنك الخليفة عانى من سوء الحوكمة والتي تجلت ملامحها في:

- عدم احترام الاجراءات المحاسبة للبنك.

- التأخر في تقديم التقارير لبنك الجزائر.

- المراجعة الغير منتظمة لملفات التوطين.

- غياب المتابعة والرقابة.

- عدم احترام قواعد الحيطة والحذر.

وقد واجه بنك الخليفة وضعية صعبة فيما يتعلق بحركة الودائع، وكذا الوضعية المحاسبية وبالتالي عدم القدرة على سداد مستحقات الزبائن، لهذا قامت السلطات بعد اتخاذ قرار تصفية البنك وإعلان إفلاسه، بالعديد من الإجراءات لغرض ضمان الودائع بتقدير تعويضات بقيمة 600.000 دج لجميع المودعين، وهو ما لم يكن كافيا، كما اضطر مصرفي البنك إلى تطهير الحسابات وبيع أصول البنك.

2- أزمة البنك الصناعي والتجاري: تم إنشاؤه كشركة أسهم بعقد موثق في 4 جويلية 1998، وبعد أن أعتمد كبنك في 24 سبتمبر 1998، تم إكتشاف التلاعبات في عمليات إدارة البنك، عندما قامت السلطات الرقابية بإحدى مهام الرقابة الميدانية لعمليات التجارة الخارجية التي كان يمولها بشكل واسع والعمليات المرتبطة بالصرف، التي أوصلت في فترة السداسي الأول من سنة 2003 وللدورات المالية 2000، 2001، 2002، أن البنك لم يطبق المواد المنصوص عليها والتي تحكم عمليات التجارة الخارجية وعمليات حركة رؤوس الأموال إلى الخارج. وتتمثل التجاوزات إجمالاً في:

- عدم احترام التسيير الجيد للمهنة الخاصة بما يتعلق بمعالجة الشيكات غير المدفوعة.

- غياب الاحتياطي الإجباري.

- تجاوزات قوانين الصرف.

كل هذه الأمور أدت إلى عدم قدرة البنك التجاري والصناعي على الوفاء بالتزاماته نحو المودعين، فقررت اللجنة المصرفية في 2003/08/31 سحب الترخيص من هذا البنك.

3- أزمة الشركة الجزائرية للبنوك: تحصل هذا البنك على الترخيص من طرف مجلس النقد والقرض في 1999/06/12، واعتمد من طرف بنك الجزائر في 1999/11/02، وقد أصدرت اللجنة البنكية؛ وهي إحدى هيئات بنك الجزائر إلى جانب مجلس النقد والقرض، مقررًا يوم 2005/12/27 يقضي بسحب الاعتماد الممنوح له، ووضع البنك قيد التصفية، ويشير المقرر أن اللجنة عاينت عدم ملاءة هذا البنك التي تفاقمت باعتراف مساهمي البنك بعدم قدرته على تكوين رأس المال المطلوب، وعاينت اللجنة أيضا استمرارية حالة عدم سيولة البنك؛ وبالتالي أثبتت حالة توقف البنك هن الدفع.

وقد شهد القطاع المصرفي الخاص العديد من الأزمات بعد تصفية هذه البنوك، بعد إعلان عدم قدرتها على التسديد، حيث قامت اللجنة البنكية ومجلس النقد والقرض بسحب الاعتماد من عدة بنوك مثل: يونيون بنك، البنك الدولي للجزائر، بنك الريان. وكانت النهاية بزوال جميع البنوك الخاصة بالجزائر ذات الرأس المال الجزائري.

4- نتائج أزمة التعثر: أن تصفي البنوك الخاصة الجزائرية أفرزت عدة آثار اقتصادية واجتماعية نوردتها فيما يلي:

- ضياع الثقة في البنوك الخاصة.
- التأثير على المجمعات النقدية والقرض.
- الأثر على البطالة.
- التأثيرات على الجباية.